

عنوان المداخلة: المواطنة كمقاربة للتأسيس للهوية الوطنية الجامعة في الجزائر

المحور: الثالث

رابح زغوني

أستاذ محاضر أ

جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

البريد: rabahzaghouni@yahoo.com

الهاتف: 0668895753

مقدمة:

غالبا ما يحصل الاتفاق على أهمية ودور الهوية في المجتمعات، فلا شك بأنها الأساس المتين لبناء الأمة والحسن المنيع لها أمام التحديات الخارجية فهي تمثل الأنا المتميز عن الآخر، وهي تعبير عن الخصوصية في القيم والمثل والمبادئ واللغة والتاريخ والدين. وبذلك تغدو الهوية الأساس لبناء شخصية الفرد من حيث هي الوعي بالذات الاجتماعية والثقافية، وكذلك بناء الشخصية الوطنية وهوية المجتمع في عقيدته ولغته وثقافته وحضارته وتاريخه فهي الروح المعنوية والجوهر الأصيل للأمة. لكن، وفي الاتجاه المعاكس غالبا أيضا ما شكّل مفهوم الهوية عبر الزمان والمكان إشكالية غير قابلة للتجاوز في المجتمعات البشرية بين ثابت أم متغير، أساسي أم ثانوي، عنصر تقدم أم انكفاء على الذات.

لطالما كان بناء هوية وطنية جامعة يؤمن بها جميع الجزائريين؛ أكبر تحد تركه المستعمر الفرنسي أمام الشعب الجزائري بعد نيل استقلاله، إذ دأب الفرنسيون طوال 130 سنة من احتلالهم، على طمس الهوية الجزائرية ومسحها ثقافياً ولغوياً وعرقياً وتاريخياً، وإثارة النعرات الهوياتية خاصة بين العرب والأمازيغ في الجزائر، ما شكّل أساساً للصعوبات التي واجهت تشكيل بناء هوية جامعة بعد الاستقلال.

ولقد كان المجتمع الجزائري موضوعاً لإشكالية الهوية، ويظهر ذلك جلياً من خلال الصراعات التي كانت ولا تزال تعبر صراحة عن نفسها من خلال مشاريع المجتمع سواء في التربية، الثقافة وحتى السياسة والاقتصاد، حتى صرنا من المجتمعات القليلة في القرن الواحد والعشرين التي لا زالت تعاني أزمة في هويتها، بسبب الاختلاف حول مفهوم الهوية الوطنية الجامعة.

تحاول هذه الورقة البحثية تبيان عوامل الاختلاف في تحديد الهوية الوطنية الجامعة وأسبابها التاريخية، كما تسعى للوقوف على العوامل المؤسسة لهوية الأمة الجزائرية الجامعة كالتاريخ والدين، وكذا الاستراتيجيات المساعدة على ذلك، وتقترح أخيراً مسعى بناء هوية مدنية تجمع الجزائريين تكون المواطنة أساسها.

1/ في التعريف بالهوية الوطنية الجامعة

إن الهوية الوطنية "National Identity"، هي ذلك المركب الاجتماعي الذي يعكس ثقافة، قيم، تقاليد وتصورات الأمة والشعب، وتتضمن القيم المشتركة والرؤى حول ما تمثله مجموعة بشرية ما لأعضائها وللعالم الخارجي، والأدوار التي يفترض أن تضطلع بها، وعبرها يمكن التمييز بين "الانا" كشخصية وثقافة متميزة عن "الآخر". إنها تعبير عن إحساس ووعي بالانتماء والتعلق بمجموعة يعبر من خلالها الأفراد من الخصوصية الشخصية نحو بيئة انتماء اجتماعية وثقافية أوسع. فالهوية تظهر كجزء من تكوينهم الوجداني والذهني والنفسي قبل أن يكون مكونا ثقافيا وقانونيا يرجع إليه.

إن مفهوم الهوية يشير إلى ما يكون به الشيء أصيلا، أي من حيث تشخصه وتحققه في ذاته وتمييزه عن غيره، فهو وعاء الضمير الجمعي لأي كتل بشري، ومحتوى لهذا الضمير في آن واحد بما يشمل من قيم وعادات ومقومات تكيف وعي الجماعة وإرادتها في الوجود والحياة داخل نطاق الحفاظ على كيانها¹.

وتتجسد الهوية الوطنية في مجموعة من المقومات الأساسية²:

أ- اللغة الوطنية واللهجات المحلية المرتبطة بوجود شعب ما وتطوره ومصيره على أساس أن تكون اللغة الوطنية معتمدة في التدريس على جميع المستويات، وفي التسيير الإداري، وفي القضاء، إضافة إلى التواصل بين شرائح المجتمع إلى جانب اللهجات المحلية.

ب- القيم الدينية والوطنية المتكونة عبر العصور والتي تكسب الشعب حامل الهوية حصانة تحول دون ذوبانه في شعوب أخرى، وتؤهله لمقاومة كل محاولات التذويب مهما كان مصدرها.

ج- العادات والتقاليد والأعراف النابعة من تلك القيم والحاملة لها والعاكسة لمستوى الشعب حامل الهوية الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي.

¹ - عباس الجراري: "مكونات الهوية الثقافية المغربية"، في: الهوية الثقافية للمغرب، كتاب العلم، السلسلة الجديدة، 1988، ص 22
² - أسماء بن تركي، "الهوية الثقافية بين قيم الأصالة والحداثة في ظل التغيرات السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة ورقلة، عدد خاص الملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري، 2010، ص 632

د- التاريخ النضالي الذي ينسجه ذلك الشعب حامل الهوية من أجل المحافظة على هويته أرضاً وقيماً، وعادات وتقاليد وأعرافاً.

وبناء على ذلك، فإن لهوية أي أمة دوراً حيوياً في تحقيق درجة عالية من التجانس والانسجام بين أفرادها، تحافظ من خلالها على كينونتها وصورتها أمام الأمم الأخرى وتضمن استمراريتها التاريخية بما لا يدفع للتشكيك في أصالتها.

يقصد بالهوية الوطنية الجامعة ذلك الوعاء الوطني الكبير الذي يعترف ويوثق ويستوعب كل طوائف ومكونات المجتمع، ويخلق منه وبه كيانه كبيراً وقوياً يمثل الجميع ولا يقصي أو يلغي أحداً، بل يقويه وينميه داخل الإطار الوطني العام الذي يقوي كل مكوناته. كما يصنع نقطة تلاق وارتكاز وانطلاق واحدة للمجتمع لينطلق منها لتحقيق أهدافه العليا¹.

تستند عملية بناء وتمكين الهوية الوطنية الواحدة الجامعة لمكونات المجتمع إلى منظومة متكاملة من المبادئ والمرتكزات، لخصها إبراهيم رمضان الديب فيما يلي²:

- تتشكل الهوية الوطنية للمجتمع من جزء صلب وهو اللغة والتراث التاريخي للمجتمع، وآخر مرن وهو القيم الحاكمة لهذا المجتمع بالإضافة إلى رؤيته وأهدافه المستقبلية.

- ضرورة الاعتراف الكامل بكل المكونات الطائفية والهويات الفرعية الموجودة في المجتمع وحققها الكامل من المواطنة الحقيقية متساوية الحقوق والواجبات مع الجميع.

- الاستناد إلى منظومة القيم الإنسانية العالمية المتعارف عليها عالمياً بالحرية والتسامح والإخاء الإنساني والعدل والمساواة، والتي من شأنها تعزيز احترام وحماية حقوق الإنسان والتعايش السلمي وصيانة وتعزيز الحريات الخاصة والعامة وإعلاء وتمكين وتطبيق القانون بما يضمن الأمن والاستقرار المجتمعي.

- تعزيز القيم المشتركة لكافة مكونات المجتمع الواحد، والتي تمثل نقطة الارتكاز الصلبة في بناء المجتمع الواحد.

¹ - إبراهيم رمضان الديب، "عقريّة الهوية الوطنيّة في بناء الدولة الحديثة"، مقالات الجزيرة المعرفة، نشر يوم 2014/5/5، متاح على الرابط:

<https://goo.gl/CiwRbd>، تم التصفح يوم 2017/12/07

² - نفس المرجع

- مجموعة قيم الرقابة الشعبية وفي مقدمتها الإيجابية، والتطوع، والمبادرة، والحكمة، والوعي، واليقظة، وتقديم الهم والمصلحة العامة على الخاصة، والتي تعزز تمكين الإرادة الشعبية، خاصة عندما يتم وضعها في أطر مؤسسية متنوعة لمؤسسات ومجالات عمل المجتمع المدني كمكمل وداعم لأدوار ومهام الحكومة، ومراقب لها، ومعزز لأدائها ولخدمة مصالح الجماهير.

على هذا الأساس، فإن الحديث عن الهوية الوطنية الجامعة يقتضي علاقات اجتماعية واقتصادية تعبر عن مجمل المصالح والاحتياجات الأساسية لمختلف مكونات المجتمع، بما يعمل على التخفيف من حالة استنهاض الهويات الصغيرة والمختزلة داخل المجتمع مقابل الهوية الجامعة الحاملة للمشروع الوطني والممثلة لمصالح الجميع. ومما يجب تأكيده، هو أن الهوية الوطنية الجامعة لا تلغي مجمل الهويات الفرعية المكونة للمجتمع، فالهويات الفرعية (المناطقية / المذهبية / العرقية) تظل قائمة داخل أي نسيج اجتماعي ويمكن استدعائها أو حتى استحداثها، ولكن الهوية الجامعة، وبفضل تمثيلها للمصالح الاجتماعية ومجمل الاحتياجات المادية للناس، تقوم بتخفيف حالة استنهاض الهويات الفرعية من الماضي كما تخفف إمكانية مفهوميين أساسيين استحداثها من جديد. ويرتكز نجاح الهوية الوطنية الجامعة الحقيقية القادرة على اختزال الهويات الفرعية على عاملين اثنين يجب على مؤسسات الدولة مراعاتها: الأول هو القدرة على تمثيل للمصالح الاجتماعية لكافة مكونات المجتمع. والثاني، تبني سياسة قادرة على اختزال الهويات الفرعية بل وتنظيم شكل صراعها السياسي، وكذلك توظيف هذا الصراع التنافسي في تطوير كافة مفاصل الحياة¹.

إن أهمية الهوية الوطنية الواحدة الجامعة تتمثل أيضا في²:

- الشعور بالأمان والتقليل من حدة الخوف لدى كل فصيل على حاضره ومستقبله خشية الإقصاء والحرمان من حقوقه الخاصة والعامة، والذي يدفع في الغالب نحو التقوقع حول ذاته، ثم محاولات تحصينها وتقويتها تمهيدا للصراع مع الآخر.

¹ - وجدي علي الصراري، "حول مفهوم الهوية الوطنية الجامعة"، نشر يوم 2014/5/5، متاح على الرابط:

<https://goo.gl/focX8b>، تم التصفح يوم 2017/12/08

² - ابراهيم رمضان الديب، مرجع سابق

- ترشيد أهداف وطموح الأغلبية، والتي غالبا ما يدفعها إلى الاستئثار بالجاه والسلطة وباقي موارد ومقدرات المجتمع على حساب باقي المكونات ففتتح الآفاق للاستبداد والتسلط المهلك للعلاقات بين مكونات المجتمع ثم للصراع المهلك، وتحويله إلى طموح مرشد وموجه بدقة لتحقيق الأهداف العليا للوطن،

- تحويل التعدد والتنوع الطبيعي للمجتمع إلى ثروة وطنية لتنمية ونهضة المجتمع، وتحويل التقاطع والصراع الطائفي إلى احتشاد منظم نحو بوصلة وطنية واحدة، بما يمنح أفراد الهويات الفرعية المختلفة كافة حقوقهم التي تقنعهم عمليا بأن قيمة ومكانة الوطن أعلى وأهم وأن أهدافهم الفرعية لن تتحقق إلا في سياق قيمة الوطن الواحد

- التأسيس الحقيقي لمجتمع الديمقراطية الحديثة الذي سيجد مجتمعا إيجابيا يشارك بقوة وفاعلية في الحياة العامة، ويقبل التداول السلمي للسلطة، ويقدم العمل الوطني، ويجعل من الطائفة مكونا مرنا لخدمة المصالح العليا للوطن. بفضل القناعة الداخلية بضرورة تقديم الوطن على الهوية الفرعية عبر معادلة تناغم قوة الطائفة داخل قوة الوطن، فلا طائفة إلا بوطن قوي وموحد.

-إضافة إلى كل ذلك تبني الهوية الوطنية الواحدة للمجتمع جدارا صلبا ومنيعا لصد أية محاولات خارجية للنيل من وحدة وتماسك وقوة المجتمع عبر بوابة الأقليات.

2/ إشكالية الهوية في الجزائر: أو من نحن؟

تبعث الشواهد التاريخية والأثرية وكذلك دراسات الباحثين المحايدين في الأنثروبولوجيا على التأكيد على حقيقة أن شمال إفريقيا منطقة استوطنها واستقر بها الأمازيغ منذ فجر التاريخ. وعلى هذا الأساس، فإنه لا شك في أن تاريخ الأمة الجزائرية من تاريخ الأمة الامازيغية الضاربة في أعماق تاريخ منطقة شمال إفريقيا.

منذ القدم تعرضت شمال إفريقيا للغزاة من الفينيقيين إلى الرومان ثم الوندال فالبيزنطيين، دون أن يؤثر ذلك على هويتها الثقافية والاجتماعية، بل شكل ذلك رافدا وإضافة لم تعرفها بقية المجتمعات. ولكن هذا لا يعني أننا بصدد إمكانية الحديث عن مجتمع وجماعات صافية لم تتغير،

وإنما الأكد أنه حدث امتزاج للأعراف الوافدة من طرف العرق الأصلي في المنطقة، لكن ظلت هوية شمال إفريقيا باعتبارها هوية أمازيغية¹.

لقد استمر الوضع هكذا إلى غاية وصول الإسلام عن طريق العرب، ومن هنا بدأت الهجرات العربية بطيئة ولم تطرح إشكالا إلى غاية القرن التاسع الميلادي، حيث بدأت الهجرة الهلالية، أين أخذ الاختلاط بين الأمازيغ والعرب شكلا متسارعا، بدليل أن ابن خلدون تحدث في القرن الخامس عشر الميلادي عن بطون عربية اختلطت بقبائل هوارة الامازيغية، وعن قبائل أمازيغية وجدت نفسها في عداد قبائل بنو سليم العربية. وحسب الانثروبولوجي الجزائري مبروك بوطوقة، فإنه ومع مطلع القرن التاسع للميلاد بدأت تبرز عملية الاستعراب، أين أصبحت العربية لغة السياسة والثقافة دون أن يستدعي ذلك الصراع العسكري بين البربر والعرب؛ لأن الطابع الديني الذي جمع الثقافتين سمح للثقافة العربية بهيكلية علمية أكثر تنظيما في المؤسسات والمعاهد والمدارس، إلا أن باب الصراع الثقافي بين الثقافتين الامازيغية والعربية فتح على مصراعيه منذ تلك الفترة. ويفسر الأستاذ مبروك بوطوقة ذلك في اكتفاء الثقافة الامازيغية بالتقليد وعجزها على التجديد في المناهج والمؤسسات "مما جعل عملية الاستعراب ممكنة، عكس ما حدث في بلاد فارس وبلاد الترك، حيث تم أسلمة هذه الحضارات دون أن تتعرب، فحافظت هذه الحضارات على هويتها في مواجهة الهوية العربية، عكس ما حدث عندنا في شمال إفريقيا، ومن ثم بدأت أشكلة الهوية تبرز في منطقتنا، بسبب حالة الاستعراب التي لبست عباءة نشر الدين الإسلامي، واختفت في جلبابه"²

للأسف أدت إشكالية الامازيغية تلك إلى التأسيس لنظرة عدائية تجاه العنصر العربي وما يحمله من قيم وثقافة لدى جزء فاعل من النخبة الجزائرية، والتي ترسخت لديها أكثر بشكل غير بريء خلال الفترة الاستعمارية، مع أن هذا العنصر العربي كان خلال حقبة طويلة، تمتد عبر ألف وأربعمائة عام، يشكل جزءا لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي الجزائري، ويدخل ضمن هذا الإطار معالجة موضوع انتقال القبائل العدنانية إلى بلاد المغرب والتي طغى عليها الكثير من

¹ - مبروك بوطوقة، "أشكلة الهوية في الجزائر بين الأمزغة و العوربة و العولمة"، دون تاريخ نشر، متاح على الرابط: <https://goo.gl/XS4F5N>، تم التصفح يوم 2017/12/07.

² - نفس المرجع.

التحيز والعدائية وصل بالبعض إلى نكران وجود هذه القبائل أوتقزيمها إلى عدد محدود من الأشخاص¹.

برزت مسألة الهوية في الجزائر فعليا في القرن السادس عشر الميلادي، بتحول السلطة السياسية من يد القبائل البربرية إلى الأتراك، على الرغم أن ذلك لم يكن ليلاحظ لأسباب اجتماعية واقتصادية وعسكرية. وقد ظلت أزمة الهوية في الجزائر تتعمق طيلة الحكم التركي، ولم تكن المجموعات السياسية والعرقية لتنتبه إلى ما يحدث ثقافيا واجتماعيا بسبب انشغال الكل في الأحداث العسكرية وظاهرة الجهاد التي وحدت الكل بربرا وعربا وتركيا لصد الخطر الأوروبي. مع ذلك، فشل مشروع التنريك أو مشروع فرض الهوية التركية، والذي حدث هو بروز ملامح مجتمع غير واضح لغويا، فهو يتحدث الأمازيغية يوميا ويكتب ثقافته بالعربية وسلطته الرسمية تستخدم التركية².

خلال فترة الاستعمار الفرنسي زادت إشكالية الهوية وأصبحت أكثر حدة وعمقا بسبب الاحتلال الفرنسي، الذي أراد فرض بعد آخر دخيل للهوية الجزائرية، حين فرض اللغة الفرنسية كلغة تعليم، فأغلقت الكتاتيب ومدارس تعليم القرآن وفتحت المدارس الفرنسية كمظهر للثقافة العصرية. لقد عملت السياسة التعليمية الفرنسية على طمس معالم الشخصية الجزائرية المستقلة فهمشت الأمازيغية والعربية واختزلت في مناطق جغرافية وعرقية. وحاول الاستعمار، من خلال دراسات الفرنسيين الانثروبولوجية غير الموضوعية في مجملها، خلق علاقة تصادمية بين البربري "المقيم" والعربي "الوافد" وتقديم الأول كمضاد للأخير واعتبار الأخير عنصرا دخيلا، وذلك لإذكاء نار الفتنة بين المكون الامازيغي والمكون العربي في هذه البلاد لكي يسود الفرنسي المحتل³، ومن ثم وكما يذكر الأستاذ مبروك بوطقوقة "انهارت مرتكزات الهوية عند الجزائريين، فالبعض هرع إلى الاحتماء بالأمازيغية، وآخرون احتموا بالعربية، و فريق ثالث ركز هويته واختزلها في الإسلام، ورابع تنكر لهويته القديمة و استبدلها بهوية جديدة عبر عنهم بالإدماجين، وغدت فرنسا الصراع بين الجميع في إطار سياسة فرق تسد".

¹- عامر البغدادي، "الإشكاليات المطروحة حول الهوية الوطنية"، صوت الاحرار، عدد يوم، 2017/11/16

²- مبروك بوطقوقة، المرجع السابق.

³- عامر البغدادي، المرجع السابق.

نتائج السياسة الفرنسية كانت واضحة قبل انطلاق ثورة التحرير، فقد عاشت القوى الوطنية في أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات من القرن العشرين حالة من الانقسام الأيديولوجي حول كيفية التعامل مع الاستعمار ظهرت في تيارات ثلاث هي الاستقلال، الإصلاح والاندماج، لكن هذا الانقسام كان يخفي في جوهره صراعا حول موضوع الهوية وظهر ذلك جليا فيما عرف بالأزمة البربرية داخل حزب الشعب وبروز ما عرف يومئذ بحزب الشعب القبائلي PPK كعنصر مواز لحزب الشعب الجزائري. بعد أن توجه زعيم الحركة الوطنية ورئيس حزب الشعب مصالي الحاج لربط علاقات مع الحركات الوطنية بالمشرق خاصة بعد تأسيس جامعة الدول العربية وإنشاء مكتب المغرب العربي في القاهرة وبروز التقاف واسع حول قضية فلسطين وإضفاء بعد عربي على كل تلك النشاطات¹.

ورغم أن صراع الهوية قد خفت حدته في أيام الثورة التحريرية باسم الكفاح على عادة الجزائريين حين التصدي للعدو الخارجي، إلا أن ذلك كان مؤقتا، فما أن انتهت حرب التحرير حتى اشتعلت حرب الهوية لكن تحت غطاء سياسي هذه المرة فيما عرف بأزمة صائفة 1962، بعد سيطرة التيار المعرب بدعم من مصر الناصرية، على السياسة والتاريخ والثقافة في عهدي أحمد بن بلة وهوارى بومدين، اللذين تجاهلا المكون الأمازيغي وعملت الدولة في عهدهما على تحجيمه في الحيز السياسي والإعلامي والثقافي، الأمر الذي تسبب في تغذية خلافات متداخلة الأبعاد وصلت في كثير من الأحيان إلى درجة الاحتجاجات المباشرة². غير أنه وفي الواقع، ورغم الحماية الرسمية والقانونية التي صبغت وجود العربية في المجتمع الجزائري، إلا أن اللغة الأمازيغية و الفرنسية ظلتا محتفظتان بأهميتهما ومكانتهما، الأولى: اكتسبتها من تاريخيتها وجغرافية انتشارها، حيث تشمل شرق الجزائر ومنطقة القبائل الصغرى والكبرى والصحراء، فيما الثانية: بقيت لغة النخب المثقفة.

¹ نفس المرجع

² - "الأمازيغية في الجزائر.. بين الدسترة السياسية والهوية الثقافية"، نشر في فبراير 2017، متاح على الرابط:

<http://www.arabcp.org/page/451>

إن جزءا كبيرا من استمرار أزمة الهوية في الجزائر المستقلة يرجع إلى رفض النخبة الحاكمة فتح حوار فكري نخبوي جاد لمعالجة المشكل وتوحيد الجزائريين على هوية وطنية جامعة بمنهج ديموقراطي يستوعب الجميع ، وبدلا من ذلك استخدمت الهوية من دين ولغة لأغراض سياسية لتذكية الصراع وتغذية خصومات الأشخاص والنزاعات السياسية بين البربر والعرب، المحافظين والعلمانيين، اليساريين والليبيراليين، المفرنسين والمعريين، والتي كانت تخفي وراءها صراع الهوية¹.

إن هذا الخطاب السياسي الشعبوي هو ما يجب على النخبة السياسية تجاوزه، والنخبة المثقفة عدم الانزلاق نحوه إذا ما أردنا التأسيس لهوية جزائرية وطنية جامعة تستوعب الجميع كجزائريين، فما هي الإستراتيجية المناسبة لذلك.

3/ في العوامل المؤسسة لهوية الأمة الجزائرية الجامعة

إن الانصهار الحاصل عبر التاريخ بين المجموعات من القبائل الامازيغية والعربية يجعل مسعى إحصاء النسبة المئوية للمكونين في المجتمع الجزائري مسعى خاطئا منذ البداية، لأن تحديد النسب بالأرقام يعني الإقرار ضمنا بأننا شعب خليط لا رابط بين مكوناته، والحقيقة أن أبناء هذا البلد على مر تاريخهم شكلوا جسما واحدا صلبا ومتحدا تصدى دائما لكل الغزوات القادمة من أوروبا وكان آخرها الغزو الفرنسي.

صحيح أن التنوع الثقافي يولد أنماطا ثقافية فرعية، ولكن ضمن ترابط السمات الثقافية التي تؤدي آليا إلى ظهور نمط ثقافي يستوعب الكل ويكون وعاءه المشكل لهوية المجتمع. ومن ثم يصبح من الضروري معرفة الأبعاد والعوامل المشكلة للهوية التاريخية كمقدمة للهوية الثقافية الجامعة التي نحن بصدد البحث فيها، وبهذا الصدد سوف يقدم لنا التاريخ والدين قاسما مشتركا موحدًا لهويتنا.

بالنسبة للتاريخ، ربما لم يكن لأي عامل كان أهميته كالأثر الكبير كالذي يخلفه التاريخ في تشكيل الهوية، فمجتمع بلا تاريخ مجتمع بلا حاضر ولا مستقبل، فتاريخ أي امة هو كأساس أي بناء متين يمكن أن يتحمل كل الاختلالات والهزات. ولقد لعبت المقاومة تاريخيا دورها في صهر

¹ - مبروك بوطوقة، مرجع سابق

عناصر المجتمع الجزائري، إذ الشعور بالخطر ما يسهل بعث كوامن الوحدة، كما أن عناصر المجتمع الجزائري ورثت رصيذا تاريخيا عن فكرة المقاومة التي دوما ما كانت تجمع الجزائريين أمام العدو الخارجي¹.

كذلك لعب الدين دورا وعاملا مهما في تشكل الهوية الدينية في الجزائر ذلك أن العقيدة الإسلامية ألفت ووحدت بين مختلف التجمعات الإثنية، وقد ساعدها في ذلك ابتعادها عن أن تكون عنصر صراع تضاد مشتت للبنى المؤثرة والمتداخلة، مما أوجد ثقافة إسلامية جامعة ابتعدت عن الصراع الثقافي. فقد تعرض المجتمع الجزائري للصراع الطائفي بحدّة أقل مما كان عليه الحال في بلاد المشرق العربي مما قلل من حدة المواجهة داخل المجتمع. فالانتماء الديني كان ولا يزال محسوما في أغلب فتراته لصالح الإسلام السني المالكي، ومن ثم فإن الدين قدم للهوية الوطنية عاملا جامعا مانعا وليس مفرقا. فقد شكل الإسلام الأول كدين منفتح وقادر على الاستيعاب والتأثير في الأفكار حضورا مهما سهل الاتحاد والتماسك، وهو ما أفرز الإسلام الشعبي الذي كان يضم مختلف العناصر والمستويات حيث أصبحت الأيديولوجية الشعبية عاملا على توحيد الخط العام للمجتمع².

بناء على ما تقدم من قواسم مشتركة يمكن للنخب الجزائرية السياسية والثقافية من كل الأطراف تجاوز إشكاليات الانتصار للهويات الفرعية الضيقة، والتحرك نحو بناء الهوية الوطنية الجامعة. وذلك لن يكون متاحا إلا إذا تعاملوا مع ملف الهوية بحوار موضوعي جاد يجب أن يكون تحت وصاية سلطة مدنية ديمقراطية. إنه بالحوار وحده يتم نزع فتيل التوترات التي تظهر بين الحين والآخر، وكلما ارتفع مستوى الحوار وتوسّع ليشمل مختلف أطياف النخبة الوطنية تضيق حُر التوتر والخلاف³ مما يسمح ببروز قواسم مشتركة راسخة تلتف حولها الجماعة الوطنية وفق المسارات الثلاثة التالية⁴:

¹ - مبروك بوطوقة، مرجع سابق

² - نفس المرجع

³ - عامر البغدادي، مرجع سابق.

⁴ - ياسر الغرباوي، "الهوية الجزائرية... 3 مسارات لمواجهة التحديات القائمة"، نشر يوم 2017/08/07، متاح على الرابط:

<https://goo.gl/ppr7fp>، تم التصفح يوم 2017/12/07

أولاً: تحديد الهدف من فتح النقاش حول ملف الهوية داخل المجتمع والدولة، بحيث لا يكون التناول وسيلة للهدم وسببا للسجال، وتبادل مختلف الأطراف الاتهامات على صفحات الكتب والجرائد، ووصم كل طرف الآخر بالتخلف والتأخر الانسلاخ عن الذات، بل أن يكون النقاش رافعة للبناء والاستقرار والنهوض، بعيداً عن الاشتباك والصراع الأيديولوجي. وذلك لن يتأتى إلا من خلال التعامل قضايا الهوية باعتبارها بوابة لبناء الجسور بين مكونات المجتمع الجزائري؛ فذلك سيوفر الجهد ويقلل من حجم التوتر والانفعال؛ إذ إن الأمازيغ والعرب مكونان للمجتمع انصهرا سوية، والاتئان شكلاً معاً وجه الجزائر الحضاري المقاوم للاستعمار والداغم لقضايا التحرر في المنطقة وفي العالم.

ثانياً: اعتبار الهوية الجزائرية عنواناً واحداً لأبعاد متعددة (ثقافية واجتماعية وسياسية)، إذ إنه من الخطأ جعل النقاش حولها مقتصرًا على البعد اللغوي فقط لينحصر النقاش بين ثنائية الأمازيغية والعربية فنتساءل حينئذ هل نحن عرب أم أمازيغ رغم أن ما يجمعنا ويوحدنا أكبر، فلا بد من تناول الهوية من حيث جميع المجالات الإنسانية والاجتماعية من تراث وتاريخ وجغرافيا واقتصاد وفنون وموسيقى جزائرية داخلية في مدار الهوية ومؤثرة فيه. ولذلك يُعد الإسلام فرصة تاريخية لإنتاج خيط ناظم يجمع شتات الهوية الجزائرية؛ وبالتالي عندما يُفتح النقاش حول الهوية لا بد أن يفتح من الباب الواسع الذي يُحب بفحص واعتبار كل السياقات وعدم قصر مناقشة قضايا الهوية في الإطار الاحتجاجي والسياسي والقانوني فقط.

ثالثاً: ضرورة فهم النخبة الجزائرية لفلسفة بناء الهوية الوطنية باعتبارها متغيرة ومتحركة ومتفاعلة مع التاريخ والجغرافيا، إذ إن علماء الاجتماع يعتبرون الهوية مساراً مفتوحاً يتشكل عبر الزمن ويتطور في الحاضر، وقد ينمو في المستقبل وفق الفرص والتحديات التي يفرضها الواقع المحلي والإقليمي والدولي، وهو ما يبدو في تمسك العديد من النخب الأمازيغية بهويتها اللغوية، وجعلها أهم مكونات هويتها الخاصة، عندما وجدت أن لغتها مهددة ومهملة بعد الاستقلال نتيجة عدم اعتراف الدولة بلغتهم الأم، في حين أنهم أثناء الاحتلال الفرنسي كانوا يعتبرون أن الهوية الإسلامية هي الواجب إبرازها لأن المحتل كان يستهدفهم.

4/ إستراتيجية الاستيعاب: أو المواطنة كهوية جامعة

على خلاف مداخل إقصاء الاختلافات الطائفية والاثنية السائدة في كثير من دول العالم الثالث والتي تعتمد على سياسة الكل امني، تؤدي في الغالب إلى الحروب الأهلية، أو الترحيل القسري للسكان، والأكثر خطورة ربما هي الإبادة الجماعية، فإن النماذج الديمقراطية لإدارة التنوع الثقافي والاثني تمنح تجارب ناجحة لإدارة التعدد. فنماذج سياسات الاندماج "integration" و الاستيعاب "Assimilation" السائدة في دول متعددة الثقافات كأستراليا وكندا مثلاً تقوم على تبني سياسة اجتماعية، مدنية واقتصادية محلية تسعى لامتصاص الاختلافات الثقافية والهويات الفرعية لنشر هوية وطنية جامعة متحررة من الهويات الفرعية. فخيار الإدماج أو الاستيعاب يتأسس على محاولة إقصاء مصدر الخلاف من الأساس داخل الدولة، من خلال عمل الحكومات على دمج مختلف الهويات التي تضمها ضمن هوية جديدة شاملة مترفعة عن هوية مختلف الأقليات المختلفة؛ أي محاولة الانتقال من دولة "متعددة الاثنيات" إلى دولة "متعددة الاثنيات".

تستهدف سياسات الإدماج أو التوحيد تجاوز التعامل المتميز مع مختلف الاثنيات وفقاً لمبدأ احترام الخصوصيات، وتعمل على خلق هوية مدنية مشتركة "civic identity" قائمة على مفهوم الانتماء على أساس المواطنة. لذا يدافع الإدماجيون عن السياسات التي من شأنها تقليص الاختلافات بين مختلف المجموعات، مثل تشجيع أطفال هذه المجموعات على التمدد في مدارس واحدة وبلغة واحدة، تشجيع سياسات التوظيف والإسكان والصحة وغيرها من السياسات الاجتماعية بناء على معايير موضوعية وليس وفقاً للانتماء بما يشجع على التعايش بدل التمييز والفصل، فمثل هذه السياسات تترتب عليها عملية تنشئة اجتماعية من شأنها القضاء تدريجياً على أي خلافات اثنية ممكنة¹.

أما سياسات الاستيعاب، فهي تذهب أبعد من مجرد محاولة تأمين الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية والحقوق السياسية لمختلف المجموعات، فهي تسعى إلى تأسيس هوية مشتركة جديدة لا على أساس المواطنة وإنما على أساس دمج مختلف الهويات الإثنية والعمل على ذوبانها في وعاء واحد سواء ضمن الهوية السائدة (الهوية الفرنسية مثلاً) أو ضمن هوية جديدة (اليوغسلافية،

¹ - McGarry, John Warren & O'Leary, Brendan, "The political regulation of national and ethnic conflict", Parliamentary Affairs, London Oxford university press, volume 47, N1, January 1994, p, 118.

السوفيتية). فعندما تتبنى جماعة اثنية ما ثقافة الجماعة المهيمنة أو "المستضيفة" نكون حينها أمام الاستيعاب من خلال التثاقف "Acculturation"؛ أي التبادل الثقافي¹. لذا تعمل سياسات الاستيعاب الناجحة على تشجيع الزواج المتبادل بين أعضاء مختلف الاثنيات، بما يتيح مستقبلا اختفاء الخصوصيات الإثنية.

ضمن هذا السياق، يجب السماح باستخدام جميع أبناء المجتمع لهجاتهم ولغاتهم واحتفالاتهم الخاصة بحرية كاملة، مع الاعتراف الكامل للدولة بهذه الشعائر والاحتفالات، ومع إنشاء مؤسساتهم والثقافية بحرية كاملة ودون أية معوقات من الدولة، وقدرتهم الكاملة على تعليم أبنائهم ثقافتهم ولغتهم الخاصة بهم لمن يرغب في تعلمها، كما الحرية الكاملة في تقلد كافة الوظائف والمراكز القيادية المختلفة في كافة مجالات الحياة المدنية والعسكرية والقضائية بحرية تامة وفق قواعد الكفاءة المهنية، وكافة حقوق المشاركة في الحياة العامة والتعبير عن الرأي بحرية كاملة، وإنشاء مؤسسات المجتمع المدني بمجالاتها المختلفة².

لقد كان الإدماج و/أو الاستيعاب مطلب رئيسي لمجموعات اثنية ووطنية مختلفة، مثل المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب إفريقيا -ممثل السود-، والاتحاديون في إيرلندا الشمالية. و هو المنهج الذي تتبناه الأحزاب الاشتراكية في أوروبا في تعاملها مع ملف المهاجرين. رغم أن دعاوى الاندماج تتفاوت أسبابها بين راحة التفكير في المصلحة الإنسانية والبحث عن الاستقرار والتطلع للمستقبل، أو كوسيلة لتحقيق مصالح خاصة، مثل دفاع الحزب الوطني في جنوب إفريقيا على اندماج من شأنه تأمين الامتيازات الاقتصادية للبيض من خلال نظام ديمقراطي ليبرالي يضمن حقوق الأفراد.

إن تطبيق سياسات الإدماج والاستيعاب لبناء هوية وطنية جامعة جاءت بدرجات فعالية متفاوتة حسب تنوع المواقف. وكانت أكثر الحالات التي أظهرت فيها نجاحا هي حالات إدماج المهاجرين خاصة في منظومة الدول الغربية. وتعطي كندا مثالا ناجحا بهذا الصدد فالجماعة الأنغلو فونية وإلى حد ما الفرانكفونية نجحت بشكل معقول في إدماج المهاجرين الذين اكتسبوا هوية كندية مدنية إضافة إلى هوياتهم الأصلية.

¹ - Idem.

² - ابراهيم رمضان الديب، مرجع سابق

غير أن نجاح سياسات الإدماج والاستيعاب من المرجح أن يكون مصيرها الفشل في الحالة التي تكون فيها بصدد جماعة اثنية تبحث عن أكثر من مجرد فرص متساوية، وتصر على استقلالها أو على حكم ذاتي. فعندما تصر هذه الجماعة على مركزية هويتها وتعطي الأولوية للحفاظ على خصوصياتها اللغوية والتاريخية والدينية، فإنها ستفسر حينها محاولات تأسيس هوية شاملة متعددة الاثنيات على أنها مجرد سياسة متكررة بغرض الإلحاق والإخضاع الثقافي وطمس الهوية وفرض التبعية، وبالتالي تنظر إليها على أنها شكل من أشكال الإبادة هي الإبادة الهوياتية "Ethnocide"¹، لذا كان مصير سياسات البلغرة "Bulgarezation" والتركنة "Turkicisation" الفشل بانفصال أغلب الأقليات بعد الحرب العالمية الثانية.

لأجل ذلك فإن أولى خطوات التأسيس لهوية وطنية جامعة في الجزائر لا بد أن يبدأ بعمليات إصلاح النظام السياسي فيكون متسما بقيم الحياد، النزاهة والكفاءة، ويكون فيه لمجتمع مدني مستقل دور أكبر في صنع القرار، فحينها ستتشكل تلقائيا هوية مدنية وطنية تذوب فيها كل الهويات الوطنية الفرعية ويكون حينها الشعور بالانتماء للوطن أكبر من أي انتماءات أخرى ضيقة، لأنه وطن قائم على المواطنة الحقّة والمشاركة الفاعلة لمختلف مكونات المجتمع في إدارة الشأن العام بعيدا عن الإقصاء والتهميش وعن الجهوية.

خاتمة:

قد يكون من المناسب أكثر الحديث عن تنوع وثراء عرقي ولغوي في الجزائر انصهر في شخصية وطنية جزائرية أكثر منه تنوع صراع وانقسام؛ لأن عوامل الامتزاج والانصهار عبر التاريخ كانت دوما أقوى من دعاوى التفنيت والتفرقة العصبية. لكن ما كان يحتاجه هذا التنوع هو سلطة داعمة ساهرة على توجيهه و قولبته باتجاه البناء والتجميع، بعدما عمل الاستعمار على خلق الشعور بالانتماء للهويات الضيقة. ولن استمرار الجدل حول الهوية الوطنية، ويقدر ما يعبر عن أزمة ثقافية واجتماعية، فهو يؤشر كذلك على وجود أزمة سياسية بشأن تحديد الخيارات وبالتالي تحديد كيفية بناء الحاضر والمستقبل.

¹ - McGarry, John Warren & O'Leary, Brendan, Op. Cit., p.104

إن سلطة ما بعد الاستقلال السلطة لم تكن حاضرة سوى لإدارة صراع الهوية واحتوائه ومنع خروجه علنا حتى لا يمس بالاستقرار السياسي، ولكنه للأسف كان يمس في غفلة منها بالاستقرار الاجتماعي والتماسك الهوياتي في صمت حتى انفجرت آثاره واضحة من خلال ظاهرة العنف السياسي والاجتماعي التي طبعت المجتمع الجزائري منذ الاستقلال، و التي بدأت بأزمة صائفة 1962 و الصراع على السلطة، واستمرت مع أحداث الربيع الأمازيغي بداية الثمانينات، ثم تجددت بأكثر عنفية إثر أحداث منطقة القبائل سنة 2001 هذا العنف الذي ما زال يلقي بظلاله علينا ما دام لم تعالج أسبابه الفكرية والثقافية والسياسية والاجتماعية.

فدولة الاستقلال لم تتجح في معالجة إشكالية الهوية لأنها لم تجرباً على فتح نقاش حول تحديات الهوية في الجزائر يتم من خلاله مراجعة الأفكار والتصورات النمطية السائدة حول الهوية واتي لعب الاستعمار دورا هاما في تشكيلها. لذا فإنه وبعد مرور أكثر من نصف عن الاستقلال، وبالرغم من فصل الدستور الجزائري في مكونات الهوية الوطنية، ما يزال الجدل حول الهوية الجزائرية قائما ولا يستبعد أن يظل إذا لم يعالج بعيدا عن الاستقطاب الايديولوجي والنزعة العرقية والتعصب الجهوي، ومؤسسا على توافق وطني واسع يكون مبنيا على الحوار الوطني والهادف لبناء هوية مدنية جامعة قائمة على المواطنة الحقّة والمشاركة الفاعلة لمختلف مكونات المجتمع في إدارة الشأن العام لبناء دولة راسخة ومستقرة.